الفصل الثاني

ركائز في مواجهة قضايا البيئة

- ركائز للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية
- ركائز لمؤتمرات عربية
- ركائز لمؤتمر برشلونة
- ركائز لمنظمة العدالة البيئية
- ركائز الصحة العامة
- الإعداد الخلقي للنشء
- التربية البيئية
- ركائز التنمية المستدامة

الفصل الثاني
ركائز في مواجهة قضايا البيئة

يتناول هذا الفصل: ركائز للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، ركائز لمؤتمرات عربية، ركائز لمنظمة العدالة البيئية، ركائز لمؤتمر برشلونة، ركائز الصحة العامة، الإعداد الخلقي للنشء، التربية البيئية، ركائز التنمية المستدامة.

١. ركائز للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية

خلال المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في العام ٢٠٠٦، تم التأكيد على حق جميع البشر في التمتع ببيئة صحية خالية من التلوث وذلك كحق إنساني أساسي، وأن التدهور البيئي، سواء كان طبيعياً أو من صنع الإنسان، يشكّل مصدر قلق على المستوى العالمي، ويطلب تدعيم التعاون الدولي وتوسيع نطاق المساهمات الفعالة من أجل حماية البيئة، كما أكد الحاجة لمراقبة الوضع البيئي العالمي مراقبة فعالة ومستمرة وكذلك كل الأنشطة ذات العلاقة، كما أيد إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل في العالم الإسلامي والعالم بأسره، وأعرب عن قلقه إزاء الآثار المدمرة التي تحملها النفايات الخطرة السامة والمشعة على البشرية والبيئة، كما أدان بشدة محاولات بعض الدول المتقدمة تصدير النفايات الخطرة والمشعة للتخلص منها إلى الدول النامية.

واسترشاداً بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تحث الشعوب الإسلامية على المحافظة على ما استخلفهم الله فيه على الأرض، وضع المؤتمر التوصيات التالية موضع اعتبار:

١. ١. حول المشكلات البيئية في العالم الإسلامي

. يحث الدول الأعضاء على الاستمرار في إدخال الاعتبارات البيئية في سياساتها التنموية.

. يحث أيضاً الدول الأعضاء على التعاون والتنسيق فيما بينها في إطار المراكز الإقليمية القائمة المعنية بالتصحر من أجل إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية وفقاً للمادة ١١ من اتفاقية مكافحة التصحر.

. يدعو الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات والخبرات في مختلف المجالات البيئية مثل التصحر وتغيير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

. يحث الدول المتقدمة على توفير موارد مالية جديدة وإضافية، خاصة من أجل حماية البيئة العالمية بوجه عام والتصدي لفقدان التنوع البيولوجي.

. يحث أيضاً الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية بشأن البيئة بما فيها ذلك الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن بما يكفل بدء العمل بها.

. يدعو الدول الأعضاء إلى تعبئة مواردها المالية والمؤسسية الوطنية اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية لحماية البيئة.

. يطلب من المجتمع الدولي، وخاصة الأجهزة المعنية في منظمة الأمم المتحدة، إجراء بحث علمي فعال بشأن ارتفاع مستوى البحار وآثاره الاجتماعية والاقتصادية بهدف حماية المناطق الساحلية والحياة البرية في أراضي الدول الأعضاء.

. يؤكد عزم الدول الأعضاء على السعي لتعزيز التعاون الدولي لإيجاد حلول للمشكلات البيئية العالمية، ويطلب من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم مزيداً من الدعم إلى الشبكات الإقليمية ومراكز التنسيق الوطنية في الدول المتضررة من التصحر.

. يؤكد أن التعاون المتعدد الأطراف لحماية البيئة يجب أن يشمل توفير موارد مالية إضافية وحصول البلدان على تكنولوجيا سليمة بيئياً.

. يدعو إلى نشر التجارب الرائدة من أجل تحقيق التنمية البيئية في الدول الإسلامية واستقدام الخبرة المتاحة لها في هذا المجال، سواء من خلال التعاون الثقافي أو البرامج المتعددة الأطراف لتبادل الخبرات.

. يطلب من الدول الأعضاء تشجيع التنسيق والتعاون بين شبكات الرصد البيئي ومراكز الاستشعار من بُعد ومراكز مراقبة السواحل وجميع الأجهزة الأخرى لحماية البيئة في الدول الإسلامية.

. يدعو إلى توسيع هذا التعاون مع التركيز على مشكلة مخلفات الحرب العالمية الثانية وغيرها من الحروب في البلدان الإسلامية مما يعوق تنمية مجتمعاتها، كما يدعو المجتمع الدولي إلى تناول المشكلة على الفور مع اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحروب في البلدان المعنية.

. يناشد الدول الأطراف في الحرب العالمية الثانية الإسراع في تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والبيانات والخرائط الخاصة بالألغام التي زُرعت في أراضيها خلال الحرب، والالتزام بتقديم العون والمساعدة الفورية المطلوبة لإزالة هذه الألغام التي لا تزال تلحق أضراراً بالغة بحياة البشر وتعرقل التنمية والبناء في مجالات حيوية مع مراعاة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضية الألغام والذي عقد في جنيف في ١٩٩٦.

. يدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف التنسيق والتشاور فيما بينها في إطار الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات وبخاصة الوكالات المتخصصة بشأن معالجة هذه القضية بأسلوب إيجابي فعال.

١. ٢. حول الممارسات الإسرائيلية بالأراضي العربية المحتلة

. يحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحديث تقريره بشأن الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديمه إلى مجلس إدارته لاتخاذ اللازم على الفور.

. يطلب من الدول الأعضاء الاستمرار في تقديم العون والمساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل والمواطنين في الأراضي اللبنانية التي كانت محتلة، في مجال وضع الخطط اللازمة للمحافظة على البيئة في هذه الأراضي، كما يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات تنفيذية لتعزيز هذه الخطط واتخاذ التدابير اللازمة لفضح السياسات التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتي أدت إلى تردي الأوضاع البيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية التي كانت محتلة.

١. ٣. حول تعاون الدول الأعضاء في مكافحة الأمراض الوبائية

. يدعو إلى تنسيق أوثق فيما بين الدول الأعضاء من جهة، ومع الدول الأخرى ومنظمة الصحة العالمية من جهة أخرى لمكافحة هذه الأخطار من خلال استخدام أمصال جديدة وبرامج للتحصين ضد الأمراض المُعْدية.

. يدعو إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء في مجال الصحة عن طريق تطبيق لوائح الصحة الدولية مثل تطعيم الحجاج القادمين إلى الأراضي المقدسة وتحسين الظروف الصحية بالإضافة إلى التعاون في التوعية الصحية قبل مغادرة الحجاج من خلال الوسائل الإعلامية المتاحة في بلدانهم.

. يدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى العمل الجماعي لمكافحة انتشار مرض الإيدز والقيام بجهود جدية في البحث الطبي في هذا المجال على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويدعو الأمين العام والمدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" إلى تشكيل فريق خبراء مؤلف من متخصصين في ميدان الطب والصيدلة من الدول الأعضاء للاجتماع ومناقشة هذه القضية والقيام على الفور بإنشاء آلية للمراقبة والتبادل السريع للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء.

. يدعو الدول الأعضاء إلى إيلاء عناية خاصة لإبراز القيم الأخلاقية الدينية في معاهدها التعليمية وأجهزتها الإعلامية ومنابرها للدعوة، بوصف هذه القيم الوسيلة الأكثر فعالية في الوقاية من انتشار هذا الوباء[1].

٢. ركائز لمؤتمرات عربية

تضع المؤتمرات العربية في مجال البيئة مسئوليات أمام الفرد والمجتمع وصناع القرار، فيما يلي موجز لأهمها في ثلاثة مؤتمرات للتنمية والبيئة في الوطن العربي عقدت بجامعة أسيوط، مصر، خلال هذا العقد:

. اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على صحة البيئة من التلوث، كالحد من استخدام المبيدات الزراعية في مكافحة الآفات والتوسع في استخدام طرق المكافحة البيولوجية، مع العناية باستنباط أصناف نباتية مقاومة للآفات.

. مراعاة عدم نقل التربة الزراعية من منطقة إلى أخرى لمنع انتشار تلوث التربة.

. تفعيل دور أجهزة الإرشاد الزراعي والبيطري في الحفاظ على البيئة وتوفير كافة المستلزمات الضرورية للقيام بعملها من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

. التوسع في إنشاء المسطحات الخضراء في المناطق الصحراوية، وذلك بالاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة، مع ضرورة الحد من إزالة الأشجار داخل المدن.

. تعزيز دور الرصد البيئي في مراقبة تلوث مياه الري والشرب ومتابعة التغيرات العالمية في الحدود المسموح بها دورياً.

. الرقابة الجادة والفعالة على منافذ تداول وتوزيع السلع الغذائية، مع الإسراع في سن قانون موحد يحمي المستهلك من صور الغش التجاري وخاصة الغذائي منه، مع ضرورة تنسيق الجهود بين الوزارات المختلفة المسئولة عن سلامة الغذاء وتحديد اختصاصاتها ومسئولياتها.

---

[1] التلوث البيئي في الوطن العربي.. واقعه وحلول معالجته، مرجع سابق، ص٧٥٣-٧٦٠، بتصرف.

. إعادة النظر في سلامة الوسائل الحالية التي يتبعها المربون والفلاحون في تغذية وتسمين الحيوانات والدواجن، وتجريم استخدام إضافات العلائق الضارة من هرمونات وعقاقير طبية تتبقى آثارها في جسم الحيوان محدثة آثاراً ضارة بصحة الإنسان.

. الاختيار الجيد لأماكن التخلص من مخلفات المناطق الصناعية والمواد الملوثة بأنواعها المختلفة، وكذلك العمل على اختيار أنسب الطرق لمعالجة مخلفات المجتمعات السكانية، ودراسة إمكانية إقامة مصانع للوحدات التي تستخدم في إعادة تدوير هذه المخلفات، ودراسة أكثر البدائل اقتصادياً للتخلص من القمامة.

. عمل دراسات تفصيلية للخزانات الأرضية الساحلية لتلافي تداخل مياه البحر مع المياه العذبة الأرضية، ووضع ضوابط السحب الآمن من الآبار بتلك المناطق بهدف عدم استنزاف الخزان الأرضي أو تدميره بتداخل المياه البحرية معه نتيجة للسحب الجائر.

. التحكم في العمران الحضري بوضع قواعد ونظم للنمو، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة للقياسات المختلفة بهدف تخطيط عمراني صحي للمدن المتضخمة والحد من التلوث البيئي خصوصاً في المدن الكبرى.

. مراعاة تأثير حالة المناخ عند تخطيط وتنمية المجتمعات الصحراوية، واتباع نظم المعالجات المعمارية والأساليب التخطيطية المناسبة للحماية من المناخ الصحراوي الحار مثل استخدام النسيج العمراني المناسب، الأفنية الداخلية، معالجة السقف العلوي للمباني ضد الحرارة، ملاقف الهواء.

. استخدام الطرق العلمية الدقيقة والحديثة لتقييم مواد البناء المستخدمة في علاج وترميم المباني الأثرية، مع مراعاة الظروف المناخية والطبيعية والبيئية، والمتابعة المستمرة لصيانة تلك المباني.

. مراعاة السلامة عند استعمال الأجهزة التي تصدر الموجات الكهرومغناطيسية وزيادة التوعية بمخاطرها، كالهاتف الجوال والأجهزة الكهربية المنزلية. كذلك تنفيذ أعمالها

بالشروط السليمة، ومراقبة شبكات استقبال الهاتف الجوال، والحد من تراخيص محلات ألعاب الفيديو.

. إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية وخاصة صناعة الأسمنت، مع التأكيد على القائمين بهذه الصناعة بتنفيذ الإجراءات الهندسية اللازمة للتغلب على زيادة الانبعاثات الضارة المتصاعدة من المداخن، والتي يجب مراعاة ارتفاعها بما يتسق والاحتياطات البيئية.

. وضع استراتيجية إعلامية للتوعية البيئية على الصعيدين المحلي والعربي ذات أبعاد شاملة يتم فيها تحديد الدور الذي تقوم به كل وسيلة إعلامية، وضرورة التناسق والتكامل بين وسائل الإعلام والهيئات والمؤسسات المعنية بالبيئة.

. التزام البنوك عند تمويل المشروعات بشرط وجود دراسة للأثر البيئي مقدمة مع هذه المشروعات تضمن التزامها بالمحافظة على البيئة.

. دعم دور الجمعيات الأهلية والجهود التطوعية للمواطنين التي تهتم بالبيئة وتنشيط دورها لتشمل كل الأنشطة التي تهدف إلى بيئة نظيفة خالية من مختلف أنواع الملوثات سواء الأغذية أو المنتجات الزراعية والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بمختلف المجالات البيئية لضمان حق المواطن في بيئة صحية وسليمة[1].

. الاهتمام بالدراسات العربية البيئية التي تشمل طرق التغلب على المؤثرات البيئية في مختلف الأقطار العربية، والدعوة لفكر عربي موحد للتصدي للمشكلات البيئية مع وضع الأبحاث والدراسات في قالب التنمية.

. الاهتمام بالعلوم الإنسانية الاجتماعية وتعديل المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة بحيث تتضمن مناهج بيئية لتنمية الوعي البيئي.

---

[1] توصيات المؤتمر الدولي الأول للتنمية والبيئة في الوطن العربي. مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، مصر، بتصرف.

. ضرورة تبادل الخبرات العربية في مجال مكافحة التلوث الصناعي ودراسة التصميمات الهندسية المناسبة وتطبيقاتها للحد من ذلك التلوث.

. الاهتمام بالإعلام كوسيلة سريعة ومؤثرة لنشر الوعي البيئي لدى الأسرة المصرية والعربية والتوعية بالسلوكيات المفيدة من أجل بيئة سليمة لصحة المواطن العربي.

. الاهتمام بالدراسات المناخية والطبيعية والبيئية وأخذها في الاعتبار عند اختيار مواقع المنشآت الصناعية ومدى تأثيرها على المواقع التنموية في البيئة المحيطة، وكذلك تأثير هذه العوامل على أنواع الزراعات والمحاصيل المجاورة.

. نشر ثقافة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه وتوظيفه لخدمة السياحة من خلال وسائل الإعلام والمدارس والجامعات، على أن تكون هناك برامج ثابتة بجميع القنوات وأعمدة ثابتة بكافة الصحف، وكذلك من خلال الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال.

. التوسع في الدراسات والبحوث التطبيقية التي تساعد على استنباط مواد تستخدم في التخلص من الملوثات الصلبة وإعادة تدويرها.

. مراعاة دراسة تصميمات محارق المستشفيات وضمان توافرها في كل مستشفى للتخلص من المخلفات الخطرة والمُعدية بطريقة آمنة تضمن المحافظة على صحة المواطن.

. الاهتمام بالمشكلات البيئية التي تهم عديداً من الأقطار العربية مثل مشكلة التصحر وزحف الكثبان الرملية "الأسباب والنتائج واستراتيجية المعالجة" وإيجاد حل لها، ووضع استراتيجية موحدة بين الأقطار العربية التي تواجه هذه المشكلة.

. الاهتمام بتحويل المخلفات الزراعية إلى أسمدة عضوية والاستفادة منها في تحسين خواص التربة الملحية التي تروى بمياه صالحة، وبالتالي زيادة إنتاجية المحاصيل البستانية والحقلية التي تزرع في هذه الأراضي.

. وضع الضوابط والمعايير التخطيطية والمعمارية بحيث تضمن توفير حماية البيئة خاصة بمراكز صناعة السيارات وصيانتها ومحطات الوقود بها، وكذلك الاستخدام الأمثل للأراضي لحماية البيئة من التلوث وخاصة تلوث الهواء والتلوث السمعي.

. وضع شبكة رصد بيئي على مستوى البلدان العربية تشمل عناصر التلوث البيئي بأنواعها المختلفة، والعمل على إنشاء شبكة معلومات لجميع بيانات الرصد البيئي على المستوى المحلي بكل الأقطار العربية المختلفة لتكون في متناول العلماء والباحثين من الجامعات ومراكز البحوث العربية حتى تكتمل خريطة واحدة لمصر والعالم العربي[1].

. إنشاء هيئات بكافة الأجهزة الإعلامية تختص برفع مستوى الوعي البيئي بقضايا ترشيد استخدام المياه لكافة الأغراض وصيانتها من التلوث عن طريق برامج إعلامية مدروسة بدقة ترسخ في وجدان المواطنين أهمية التعامل المنضبط مع المياه بالشكل الإيجابي المطلوب بالإضافة إلى الإعلام المتكرر والملحّ بخطورة الوضع المائي المحلي والعالمي.

. إعطاء أولوية في الخطط البحثية الجامعية لأبحاث مشكلات البيئة بمختلف أنواعها وإعطاؤها الدعم اللازم مع ضوابط إنجاز مرتبطة بجداول زمنية لمدد محددة لمعالجة تلك المشكلات بشكل تدريجي.

. التوعية بالأخطار البيئية بأنواعها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتفعيل قوانين منع البناء بجوار خطوط الضغط العالي لتجنب مخاطر التلوث الكهرومغناطيسي.

. تطبيق الأمن البيئي بكافة أشكاله بالمنشآت الصناعية المختلفة وتبادل الخبرات العربية في هذا المجال.

. الاتجاه إلى استخدام التسميد العضوي والحيوي بدلاً من الأسمدة المعدنية النيتروجينية في زراعة النباتات العطرية تجنباً لتلوث البيئة وحماية للمستهلك، حيث أن ذلك يؤدي إلى تخفيض محتويات النباتات والثمار والزيوت الناتجة منها، من أملاح النيتريت والنترات التي لها خطورتها على صحة الإنسان وبصفة خاصة الأطفال.

. ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للبيئة والاهتمام بتطبيق معايير نظم الإدارة البيئية للمشروعات والمؤسسات بأنواعها المختلفة.

---

[1] توصيات المؤتمر الدولي الثاني للتنمية والبيئة في الوطن العربي. مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، مصر، بتصرف.

. أهمية دعم أكبر لوزارات البيئة العربية وتزويدها بالآليات القادرة على التصدي لكل المشكلات البيئية المزمنة في البلدان العربية[1].

٣. ركائز لمؤتمر برشلونة

من إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي في نوفمبر ١٩٩٥ فيما يخص البيئة مايلي:

. تقييم المشكلات البيئية في حوض البحر الأبيض المتوسط وتحديد المبادرات التي يجب اتخاذها وفقاً للأحوال.

. تقديم مقترحات لتأسيس وتطوير برنامج عمل أولوي في مجال البيئة على المدى القصير والمتوسط، يتم تنسيقه من قِبل المفوضية الأوروبية ويكمّل بأعمال على المدى البعيد. ويجب أن يشتمل هذا البرنامج على: الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي والمناطق الساحلية، إدارة النفايات، الوقاية من تلوث الهواء وتلوث البحر الأبيض المتوسط ومكافحة هذا التلوث، حفظ وإدارة التراث الطبيعي والمواقع الطبيعية، حماية وحفظ وإعادة بناء الغابات المتوسطية، وخصوصاً الوقاية والسيطرة على انجراف وتلف الأراضي، حرائق الغابات ومكافحة التصحر.

. نقل خبرة المجموعة الأوروبية فيما يخص تقنيات التمويل والتقنين والرقابة البيئية.

. وضع المشكلات البيئية بعين الاعتبار في كل السياسات.

. إنشاء حوار منتظم لمتابعة تطبيق برنامج العمل.

. دعم التعاون الإقليمي وتحت الإقليمي وتقوية التنسيق مع خطة العمل المتوسطية.

. تشجيع التنسيق بين الاستثمارات المختلفة وتطبيق المعاهدات الدولية في هذا المجال.

---

[1] توصيات المؤتمر الدولي الثالث للتنمية والبيئة في الوطن العربي. مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة أسيوط، مصر، بتصرف.

. تبني وتطبيق التشريعات والتدابير القانونية عند الحاجة، خاصة التدابير الوقائية والمعايير رفيعة المستوى[1].

٤. ركائز لمنظمة العدالة البيئية

وضعت منظمة العدالة البيئية عدداً من الركائز لمواجهة قضايا البيئة أهمها:

. حماية البيئة الطبيعية والمجتمعات والحياة الفطرية القائمة عليها، من خلال التوفيق بين متطلبات الأمن البيئي وحقوق الإنسان والاحتياجات الاجتماعية.

. دعم الناشطين البيئيين وكذلك المجتمعات والهيئات المختلفة في الدول النامية المتضررة من آثار التعديات والمخالفات البيئية، ومساعدتهم على إثارة القضايا البيئية وسط الإعلام الإقليمي والدولي، وكذلك إمدادهم بالمواد التقنية والفنية اللازمة لذلك.

. السعي الجاد لإيجاد حلول للمشكلات البيئية الشائكة، وتدريب الكوادر والمجتمعات المحلية المتأثرة بتلك المشكلات على مواجهة آثارها وتداعياتها المختلفة[2].

٥. ركائز الصحة العامة

٥. ١. التثقيف الصحي

يعدّ التثقيف الصحي أداة فاعلة لضمان جودة الحياة، ومن وسائله الهامة ما يلي:

. وسائل الإعلام، وتعد من أقوى وسائل التثقيف، ويمكن لها كأداة تعليمية أن تكون وسيلة فعالة يتم تسخيرها للنهوض بمستوى الصحة. وللتلفاز بشكل خاص أثر كبير على الشباب، وهو بصفته تلك، له القدرة على تحديد تصورات الإنسان سواء على نحو إيجابي أو سلبي، كما تلعب الوحدات الإعلامية المتنقلة والبرامج الإذاعية دوراً هاماً في هذا الشأن.

---

[1] التلوث البيئي في الوطن العربي.. واقعه وحلول معالجته، مرجع سابق، ص٧٨٩.

[2] المرجع السابق، ص٧٨٥-٧٨٦.

. إزالة الحواجز التنظيمية التي تعترض التثقيف في مجال الصحة.

. وضع برامج ومواد تدريبية للمهتمين بالصحة تزكي الوعي بدورهم في هذا المجال من أجل تزويدهم بكل ما هو جديد وفعال في مجال الصحة الوقائية.

. القضاء المبرم على الأمية لأنها تؤثر بشكل أو بآخر على صحة الإنسان، فالإنسان المتعلم يعرف كيف يقي نفسه أكثر من الشخص الذي لم يتلق نوعاً من التعليم.

. تحديد أوجه القصور في مصادر الصحة التعليمية والعمل على تلافيها.

. الحصول على تعليم أو تدريب فني على كافة المستويات الملائمة، والذي يساهم في تحقيق الذات واحترام النفس واكتساب المهارات، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق السلامة النفسية.

. تشجيع استخدام الشبكة الدولية للمعلومات، فهي تعد مصدراً هاماً للحصول على المعلومات الخاصة بالصحة سواء للطبيب أو المريض أو الشخص السليم.

٥. ٢. مواكبة المتغيرات في علوم الصحة

من الضروري مواكبة التغيرات السريعة التي تمر بها علوم الصحة على مستوى العالم. ويتم ذلك بفعالية عن طريق إنشاء هيئة استشارية رسمية لمتابعة ما يطرأ من تغيرات في مجال الصحة، وأن يكون من بين مهامها ضمان حصول كل فرد على خدمات الرعاية الصحية بأعلى مستوى ممكن، كما تتولى التنسيق بين الأجهزة المختلفة التي تقوم بوضع الخطط في مجال العناية بالصحة.

٥. ٣. الحد من انتشار الأمراض المُعْدية

يمثل العمل الدءوب للحد من انتشار الأمراض المُعْدية كمرض الإيدز والتهابات الكبد الوبائية وما شابهها أمراً ملحاً. وقد أصبحت هناك ضرورة بيّنة لتوسيع نطاق الخدمات الطبية، ليس فقط للشخص المصاب، وإنما أيضاً للشخص الحامل لفيروسات تلك الأمراض،

كذلك وقاية الأصحاء منها، خلال زيادة حملات التوعية التعليمية للوقاية من تلك الأمراض الخطيرة وتجنب طرق العدوى بها. أيضاً توفير الأماكن المجهزة التي تعتني بالمرضى وتأمين وسائل نقلهم مع توفير الرعاية الكاملة لهم، لأن سلامة المريض لا تقل في أهميتها عن سلامة الشخص السليم وتحقيق رضاه النفسي. هذا إلى جانب متابعة شركات الأدوية لضمان توفير الأدوية والعقاقير بأقل تكلفة ممكنة.

٥. ٤. توفير خدمات الصحة العامة

وهي التي تعتني بحماية صحة المواطنين وتحسينها من كافة النواحي ومتابعة تلك الخدمات. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ما يلي:

. ضمان سلامة الطعام والماء والهواء، عن طريق هيئات مختصة وسن وتفعيل القوانين الرادعة.

. تشجيع السلوك الصحي السليم عن طريق الثواب والعقاب.

. إنشاء حلقة تواصل بين الهيئات الصحية والمعامل والمستشفيات وعيادات الأطباء الخاصة لضمان سرعة انتقال المعلومات.

. تعزيز البرامج الوقائية التي تتصدى للأخطار المواجهة للصحة العامة، والتطبيق الفاعل لشعار الوقاية خير من العلاج، وذلك في صورة برامج موجهة تؤكد على تغيير العادات السيئة وأهمية ممارسة النشاط الرياضي واتباع أنظمة غذائية محددة، وغيرها من الأساليب الوقائية الأخرى.

. تكثيف الجهود ووضع المزيد من الخطط للقضاء على الأمراض الوافدة أو على الأقل الحد منها.

٥. ٥. الحد من استخدام المواد الضارة

وذلك مثل التبغ والعقاقير الضارة، حيث تؤدي هذه المواد إلى تدمير الصحة وارتفاع نسبة العنف والجريمة، وللحد من مثل ذلك الاستخدام تبدو للسياسات التالية أهمية خاصة:

. تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المنخفض، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على ظاهرة البطالة التي عادة ما تشجع على الانحراف.

. الرقابة المستنيرة من الأسرة، ثم دور المدرسة، في تربية الأطفال من الناحية الخلقية.

. الاهتمام بالبرامج العلاجية للمدمنين والتركيز على مرحلة مابعد العلاج.

. توفير الأماكن والمراكز الصحية التي تهتم بهؤلاء المرضى.

. تشديد العقوبات القانونية لمن يُقْدِم على عمل شيء يضر بصحته.

٥. ٦. الدعم المالي

وذلك عن طريق زيادة الموارد المخصصة للصحة بشأن الطب الوقائي والبحوث المتعلقة بالأسباب والنتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمشكلات الصحية، وتلك المتصلة بإنتاج العقاقير، وبخدمات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والمشكلات الصحية المزمنة.

٥. ٧. الاهتمام بالمرأة

للمرأة دور كبير في بناء مجتمع صحي سليم. ويتضح ذلك في دورها كأم في تنشئة أطفالها، بل حتى أثناء حملها، خلال اتباعها لعادات صحية سليمة. ويتمثل أيضاً فيما تتبعه من نظام غذائي لأفراد أسرتها. فلابد من توجيه رعاية كبيرة لها وإرشادها إلى كل ما هو صحي، لأن ذلك ينعكس على صحة الأجيال وعلى المجتمع بأسره.

٥. ٨. سلامة الغذاء والماء والهواء

يؤثر كل من الماء والهواء والغذاء على صحة الإنسان. ونظراً لما يعانيه العالم بأسره من تلوث في البيئة، والذي يعني بدوره تلوث ما يؤكل من طعام وما يُتنفس من هواء وما يُشرب من ماء، فلابد من اتخاذ إجراءات كافية لحماية الصحة، بدءاً من ترشيد استخدام المبيدات والمواد الكيميائية الأخرى، إلى الإكثار من الزرع والأشجار التي تعمل على تنقية الهواء خلال امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو.

٥. ٩. توازن عناصر البيئة

هناك ضرورة للحد من ظواهر التلوث البيئي واتباع سبل المحافظة على البيئة، خاصة لوجود مشكلات عديدة تشكل خطراً ليس على صحة الإنسان فقط وإنما على مجمل عناصر الحياة، مثل ظاهرة الاحترار العالمي التي تهدد العالم بأسره، كذلك استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون خاصة المنتجات المحتوية على مركبات الكلوروفلوروكربون والمواد الهالوجينية والمواد الرغوية واللدائن التي تلحق ضرراً بالغاً بالغلاف الجوي ومن ثم السماح للأشعة فوق البنفسجية بالنفاذ إلى سطح الأرض مما يتسبب في إلحاق ضرر خطير بصحة الإنسان. هذا إلى جانب الآثار السامة المنبعثة من المواد الكيميائية[1].

٦. الإعداد الخلقي للنشء

تبدو أهمية الإعداد الخلقي للنشء من أن الأخلاق مجالها يشمل مختلف مسالك الحياة وسلوك الإنسان في مجمله وعلاقاته بخالقه تبارك وتعالى وبنفسه وبالآخرين، بل وبكافة المخلوقات، وتنعكس مفاهيمه في مجملها على مواجهة التلوث الخلقي. فالإعداد الخلقي هو الذي يجعل من الصفات الحسنة، كالصدق والأمانة والإخلاص والوفاء والشجاعة والعفّة والمروءة والعدل وغيرها سمات في سلوك النشء وعاداته المكتسبة، كما تجعله نافراً من

---

[1] احتياجات جودة الحياة. موقع جودة الحياة، بتصرف.

الصفات السيئة كالحسد والحقد والخيانة والكذب والظلم والغدر وغيرها. وبهذا الإعداد يتجنب النشء مظاهر غير مرغوبة في السلوك الإنساني كالتكبّر والصلف والتهور والخوف والجزع وقبول الذل والمهانة والخشونة والغلظة في معاملة الآخرين.

والمتأمل في واقع المجتمع في عصرنا الحالي يلمس بوضوح مدى التدهور الأخلاقي وانعدام عديد من القيم التي كانت تميّز المجتمع، حيث نرى انتشار الكذب والرزيلة، بل وأصبح الحياء عملة نادرة، وانتشر التهور بين جموع الشباب، وغاب الكثير من التوقير والاحترام داخل الأسرة وتقطعت الأرحام وقلّ الإخلاص، وغيره من المظاهر التي تعبّر عن التدهور الأخلاقي. ولا خلاف أن الأشكال المتنوعة للتلوث البيئي كتلوث الماء والهواء والتلوث الإشعاعي والضوضائي وغيرها، يرجع السبب المباشر في حدوثها إلى الإنسان، الذي لو أُحسن تنشئته بالتربية الأخلاقية بمفهومها الشامل لما أقدم على فعل ذلك.

ولعلم الأخلاق شق نظري وآخر عملي، والشق النظري هو من العملي بمنزلة أصول الفقه من الفقه، فهو شأن الخواص والمجتهدين، ولا يُطلب من غيرهم إلا كما تطلب النافلة بعد تمام الفريضة. ويمكن اعتبار الشق العملي علماً تطبيقياً بالنسبة للشق النظري، ويمكن اعتباره في الوقت نفسه علماً نظرياً بالقياس إلى أساليب السلوك، التي هي التطبيق الفعلي الحقيقي لقواعد ذلك العلم، فالأخلاق في جانبها العملي أمر مكتسب يخضع للممارسة والتعود حتى يتطابق مع النظري المجرد.

ولا تخفى أهمية التربية القويمة وزرع القيم الخلقية للإنسان عامة وللناشئة خاصة الذين هم وسائل التنمية المستدامة وغايتها في الوقت نفسه. وقد جاء عن رسول الله ﷺ قوله: "ما نحل والد ولداً من نحلٍ أفضل من أدب حسن"[1]، وقوله: "كفا بالمرء إثماً أن يضيّع من يعول"[2]. وإذا كانت التربية تتناول قوى الإنسان وملَكاته، فإن عمل الأخلاق هو توجيه هذه الملَكات

---

[1] رواه الترمذي في سننه، كتاب: البر والصلة، باب: أدب الولد، جـ٤، ص٣٣٨، رقم (١٩٥٢)، والحديث ضعفه الألباني.

[2] رواه النسائي في السنن الكبرى عن عبدالله بن عمرو بن العاص، جـ٥، ص٣٧٤، رقم (٩١٧٦). ورواه أبو داود في سننه بلفظ "من يقوت" بدل يعول، باب: في صلة الرحم، وحسنه الألباني، جـ١، ص٥٢٩، رقم (١٦٩٢).

والأعمال نحو الاستقامة، وجعلها عادات سلوكية راسخة، لذلك كله فإن إعداد النشء إعداداً خلقياً يحتاج أولاً إلى تحديد الأهداف التي يسعى إليها ثم الوسائل الموصّلة إلى تلك الأهداف.

٦. ١. أهداف الإعداد الخلقي للنشء

تتمثل أهم أهداف الإعداد الخلقي للنشء فيما يلي:

. تغيير اتجاهات النشء النفسية والفكرية المتعارضة مع السلوك الاجتماعي المرغوب فيه إلى التغيير المرغوب فيه، والمتناسب مع عقيدة المجتمع وقيمه ومظاهر سلوكه الخلقي. وهذا يقتضي إزالة التناقض بين الأنظمة والقوانين المسيِّرة للحياة من ناحية، ورغبات المجتمع وتطلعاته وآماله المستمدة من عقيدته وأخلاقه من ناحية أخرى، حيث تعاني مجتمعاتنا من تباين القوى والعوامل المؤثرة فيه، والموجّهة لسلوك الشباب، حيث تتعدد الاتجاهات السلوكية وكثيراً ما تتعارض.

. ربط التقدم الاقتصادي والتكيف الاجتماعي بالأخلاق، فالتقدم الاقتصادي لا يعتمد على ما تملكه الأمة من إمكانات مادية وقوى بشرية متعلمة مدربة فحسب، بل على ما يتحلى به الأفراد العاملون المنتجون من سلوك أخلاقي يحكم علاقات الإنتاج ويحقق التعاون ويعمق الإحساس بالمسئولية ويصون الحقوق العامة والخاصة، ثم ما يساعد الأفراد على زيادة التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي في المجتمع.

. تحقيق التوازن بين القيم الأخلاقية النظرية والقيم الممارَسة في المجتمع، والأخذ من العادات والتقاليد بما يتمشى مع القيم الثابتة التي يتطور الناس ليرتقوا إليها وليمارسوها في صور أفضل مما قبل. وهذا التوازن هو الذي يحقق ما يسمى بالتكيف مع المتغيرات ويساعد على إعادة النظر في العادات والتقاليد الاجتماعية لتتطابق كلها مع قيم الحياة التي يتطور الناس حولها ويغيّرون من أساليبهم وطرقهم لملاءمتها.

٦. ٢. مواجهة التلوث الخلقي

للمحاور التالية أهمية لا تغفل في مواجهة التلوث الخلقي:

. **البيئة الاجتماعية:** حيث تبنى العلاقات بين الأفراد على أساس من السلوك الطيب والاحترام المتبادل والتعود على الفضائل، مثل الأمانة والصدق والنظام والتعاون والإخاء والمودة والاحترام والرحمة والشفقة وغير ذلك، لتكون البيئة عاملاً موجهاً لسلوك الأفراد وميولهم وغرائزهم، وكل ذلك في نطاق التعاون بين بيئات التربية الثلاث: المدرسة، المسجد، المجتمع.

فالأسرة هي التي تغذي الصغار بالصفات الخلقية الحسنة عن طريق الممارسة اليومية، والسلوك الخلقي الحسن للوالدين، وترجمتهما لمعاني المسئولية، ليعرف الطفل الأخلاق سلوكاً طبيعياً عملياً قبل أن يعرفه في معانيه المجردة. أما المسجد فهو موطن الإشعاع الروحي والثقافي الذي يصوغ سلوك الناس فيه بما يناسبه من نقاء وطهر وعفاف وتجرد وانضباط والتزام.

. **المنهج الدراسي:** للمنهج وسائله المباشرة وغير المباشرة في تربية الأخلاق، فالدروس الخاصة بالتربية الخلقية والتي تهدف إلى تعلم الفضائل وتحض على العادات الطيبة والسلوك الحسن وسائل مباشرة، أما تهيئة الجو المدرسي الذي يتبادل فيه الطلاب التجارب الحسنة والخبرات الطيبة، ويتدربون فيه عملياً على ممارسة سلوك الفضيلة والخير والحق في بيئة اجتماعية صالحة موجهة، فهذه هي الوسائل غير المباشرة أو العملية التي تعد أكثر نفعاً وأعظم جدوى من تعليم الأخلاق نظرياً.

. **الاتجاه العلمي في إبراز محاسن الأخلاق الحميدة** ومضار السلوك السيئ في حياة الأفراد والأمم، وذلك بالاستفادة من نتائج البحوث في مجالات علم النفس والاجتماع والفلسفة والطب، والتي أثبتت آثار السلوك الحسن والسلوك السيئ بما لا يدع مجالاً للمغالطة أو الإنكار. وقد اعتادت الأمم أن تنشر إحصاءات مفصّلة عن الجريمة ودواعيها، والمسكرات

والمخدرات، وأنواع الانحراف المختلفة، ونتائج ذلك كله على أوجه الحياة المختلفة اجتماعياً واقتصادياً وبشرياً.

. **الرفقة الحسنة:** إذ أن الفرد يتأثر بمن حوله وبما حوله من بيئة يعيش فيها وأسرة ينشأ بينها، ولذلك شبّه الرسول ﷺ الجليس الصالح بصاحب المسك، والجليس السوء بصاحب الكير. فعن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ قال: "إنما مثل الجليس الصالح والجليس السوء، كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً خبيثة"[1]. فكلاهما مؤثّر في صاحبه، والإنسان بطبعه مقلّد لأصدقائه في سلوكهم ومظهرهم وملبسهم، فمعاشرة الأسوياء تكسب الفرد طباعهم وسلوكهم، بينما تكسب معاشرة المنحرفين الفرد انحرافهم أو تقبّل انحرافهم.

. **دراسة سِيَر الرُسل والأبطال** والنابغين في ميادين العلم والمعرفة، والقتال والحرب، وعلى رأس ذلك دراسة سيرة الرسول ﷺ، باعتباره قدوة مُثلى للبشرية. قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[2]، لأن هذه الدراسة هي التي تبعث الروح الخيّرة في الناشئة، وتجسد فيهم معاني التضحية والفداء في سبيل المُثل العليا والمبادئ السامية. كما أن دراسة تلك القدوة تساعد المنظمات الموجهة للشباب في تطبيق السلوك الأخلاقي والاجتماعي بما يؤكد القيم الأخلاقية المرغوبة، وبما يحقق التوازن بين عطاء الأسرة والمدرسة والمجتمع في النواحي السلوكية والأخلاقية.

. **توحيد جهود الوسائل التربوية** المتمثلة في البيت والمدرسة والمذياع والتلفاز والمسرح والكتاب وما شابه. فإذا كانت المدرسة أو كان البيت قائماً بالتربية الخلقية، والمؤسسات

---

[1] رواه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين، جـ٤، ص٢٠٢٦، رقم (٢٦٢٨). ورواه البخاري في صحيحه، كتاب: الذبائح والصيد، باب المسك، جـ٥، ص٢١٠٤، رقم (٥٢١٤).

[2] سورة الأحزاب: الآية ٢١.

الأخرى تقوم بما يعكسها، فلا قيمة لجهد البيت أو المدرسة. وتعد المدرسة أخطر مؤسسات التربية أثراً في حياة الناشئة، لما يمكث الطالب في التعليم من سنوات اليفاعة والشباب، غير أن دور المؤسسات الأخرى لا يُهتم به ذات الاهتمام، الأمر الذي يؤكد حتمية توحيد الجهود منهجاً وتخطيطاً في سبيل تربية شباب الأمة على الخلق الجميل والسلوك الحسن المرغوب فيه[1][2]. ولنا في رسول الله ﷺ القدوة العظمى، المتمثلة في التعبير الأكمل بقول الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[3].

٧. التربية البيئية

يمثل تفاقم بعض المشكلات البيئية عالمياً، وما ترتب عليها من مخاطر تهدد مختلف الكائنات على السواء، قضية تستوجب من الجميع المشاركة الفاعلة في مواجهتها سواء على المستوى المادي "تلوث الهواء، تلوث الماء، التلوث الإشعاعي، التلوث الضوضائي، تلوث التربة، تلوث الغذاء... إلخ" أو المستوى المعنوي "تلوث خلقي، تلوث ثقافي، تلوث اجتماعي... إلخ". مع التسليم بأن النمط الثاني "التلوث المعنوي" يعتبر الأساس بل والأخطر على البيئة من كافة الأنواع الأخرى، بل ويستوجب اهتماماً خاصاً من كافة الجهات المعنية على مستوى الحكومات أو مستوى الهيئات الرسمية وغير الرسمية.

وتعد التربية الأداة ذات الأثر بعيد المدى في تنشئة وإعداد الأجيال إعداداً تربوياً يتفق والقيم الأصيلة، ويؤصل لدى الأجيال مفاهيم خلقية واجتماعية تحض على احترام البيئة وتقديرها، وهذا يعطي المؤسسات التربوية "المدارس، الجامعات، المساجد، الجمعيات المعنية... إلخ" دوراً بارزاً في تحقيق هذا الهدف الأسمى.

وهناك اتفاق على التربية البيئية بأنها "النشاط الإنساني الذي يقوم بتوعية الأفراد بالبيئة وبالعلاقات القائمة بين مكوناتها، وبتكوين القيم والمهارات البيئية وتنميتها على أساس من

---

[1] وسائل الإعداد الخلقي. موقع المكتبة الإسلامية بشبكة إسلام ويب، بتصرف وزيادة.

[2] التلوث البيئي والتلوث الأخلاقي. حمد بن عبدالله القميزي. موقع صحيفة الجزيرة السعودية، بتصرف.

[3] سورة القلم: الآية ٤.

مبادئ الدين وتصوراته عن الغاية التي من أجلها خلق الإنسان، ومطالب التقدم الإنساني المتوازن". وفي ضوء ذلك يجب أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الإنسان والبيئة، وأن يكون ذلك التفاعل شاملاً ولا يقتصر على زمن معين أو مكان محدد، وأن يصبح جهد الإنسان موحداً وموظفاً توظيفاً حضارياً وتاريخياً في ضوء الشريعة السمحاء. وتتضح حاجتنا الماسة إلى وجود التربية البيئية في عصرنا الراهن بصورة تطبيقية وليست نظرية، خاصة إذا استعرضنا مظاهر سوء استخدام البيئة وتلويثها في أرجاء العالم.

وتأتي أهمية وحتمية وجود أهداف للتربية البيئية من منظور ديني وأخلاقي، لتبرهن أن ديننا الحنيف يؤكد على احترام وتقدير البيئة، انطلاقاً من أهداف عدة أهمها:

. تنمية الوعي البيئي عن طريق التزود بالرؤية الصحيحة عن البيئة ومكوناتها بما يحقق دور الإنسان المطلوب في الأرض باعتباره خليفة الله فيها.

. تنمية وتكوين القيم والاتجاهات والمهارات البيئية، حتى يستطيع المرء على ضوئها مواجهة مختلف صعابها بإرادة قوية، ومن ثم استغلالها بصورة نافعة.

. تنمية القدرة على تقييم إجراءات وبرامج التربية والتعليم المتصلة بالبيئة من أجل تحقيق تربية بيئية أفضل.

. إيجاد التوازن وتعزيزه بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية المتفاعلة في البيئة لما فيه الصالح العام.

. فهم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وعلاقة الإنسان بقضايا البيئة.

٧. ١. القيم البيئية

القيم البيئية هي مجموعة الأحكام المعيارية المنبثقة من الأصول العقائدية والأخلاقية، التي تكون بمثابة موجهات لسلوك الإنسان نحو البيئة، تمكنه من تحقيق وظيفة الخلافة في الأرض، وتشمل: قيم المحافظة، قيم الاستغلال، قيم التكيف والاعتقاد، القيم الجمالية.

. **قيم المحافظة:** وتختص بتوجيه السلوك نحو المحافظة على مكونات البيئة وتشمل: المحافظة على كل من نقاء الغلاف الجوي، نظافة الثروة المائية، رعاية الثروات النباتية والحيوانية، استخدام الثروات المعدنية واللامعدنية، نظافة الطريق، نظافة بيوت الله والبيوت العامة، الصحة البدنية، الهدوء وتوفيره.

. **قيم الاستغلال:** وهي القيم التي تختص بتوجيه السلوك نحو الاستغلال الجيد لمكونات البيئة. وتتضمن عدم الإسراف والبعد عن الترف والاعتدال والتوازن في كل شيء، حيث يدعو ديننا الحنيف إلى الاعتدال في استهلاك موارد البيئة بحيث تكفي ضرورة الإنسان وحاجاته، دون إفراط ولا تفريط.

. **قيم التكيف والاعتقاد:** وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الأفراد نحو التكيف مع البيئة وتصحيح المعتقدات السلبية تجاهها، وتشمل التكيف مع التغيرات الطبيعية مثل قسوة الظروف المناخية وطبيعة الأرض وكذلك الابتعاد عن المعتقدات الخرافية مثل التعاويذ والتمائم والتبرك بالشجر وما نحوه، والكهانة، والتشاؤم... إلخ.

. **القيم الجمالية:** وهي القيم التي تختص بتوجيه سلوك الإنسان نحو التذوق الجمالي لمكونات البيئة[1].

ويتمثل معيار الاهتمام بالبيئة أساساً في وجود مجموعة من القيم الخلقية التي يتمثلها الإنسان ويعبر عنها في سلوكه. وعلى سبيل المثال فإن قيمة النظافة تجعل الإنسان يمتنع عن إلقاء المخلفات في الطريق العام أو في أي مكان آخر غير مخصص لإلقاءها، وهو على قناعة بما يفعل. كذلك فإن حسن الخلق كقيمة وفضيلة مثلى بشكل عام تعد من السمات الرفيعة التي تنحو بالإنسان إلى فعل كل ما هو طيب.

---

[1] التربية البيئية في الإسلام مفهومها وأهدافها. دكتور صلاح عبد السميع عبد الرازق، كلية التربية، جامعة حلوان. موقع الخيمة، بتصرف.

عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: "ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة؟ قالوا: نعم يا رسول الله قال: أحسنكم خلقاً"[1].

وعن أنس قال: "لقي رسول الله ﷺ أبا ذر فقال: يا أبا ذر ألا أدلّك على خصلتين هما أخف على الظهر، وأثقل في الميزان من غيرهما؟ قال: بلى يا رسول الله قال: عليك بحسن الخلق، وطول الصمت، فوالذي نفسي بيده ما عمل الخلائق بمثلها"[2].

إن الأخلاق عنوانها الرحمة، الرحمة من الإنسان لأخيه الإنسان، والرحمة من الإنسان للحيوان، فلا يجهده أو يحمله فوق طاقته. والرحمة تكون من الإنسان للطبيعة فلا يعبث بثرواتها التي هي خيرات أمده الله بها. ويكفي أن عدم التفريط بالثروة وصل إلى درجة عدم الإسراف بالماء عند الوضوء حتى لو كان المسلم يتوضأ من ماء نهرٍ جارٍ.

ولقد جاء ديننا الحنيف بالدعوة إلى الإعداد الخلقي للناس، وجعله كأحد قمم أهدافه التوجيهية والتربوية. وباب الأخلاق باب كبير في السنة النبوية، وقبلها في القرآن الكريم، وقد اختلف العلماء في مفهوم الأخلاق، وعرّفوها تعريفات مختلفة، غير أنهم جميعاً يتفقون في صلة الأخلاق بالسلوك.

٨. ركائز التنمية المستدامة

لتحقيق تنمية مستدامة في قطاع البيئة، هناك ركائز أربع يتوجب العمل على تحقيقها وهي الركيزة البشرية والمؤسساتية والقانونية والمالية.

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده ، جـ١١، ص٣٤٧، رقم (٦٧٣٥)، وأخرجه ابن حِبّان في صحيحه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن، جـ٢، ص٢٣٥، رقم (٤٨٥).

[2] رواه الطبراني في الأوسط عن أنس، جـ٧، ص١٤٠، رقم (٧١٠٣)، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد، قال رواه أبو يَعلي والطبراني في الأوسط ورجال أبي يعلي ثِقات. جـ٧، ص٣٣٠، رقم (١٢٦٧٢).

٨. ١. الركيزة البشرية

تقوم في جوهرها على حجم الاستثمار البشري المتاح للعمل في قطاع البيئة كفاءة وعدداً، حيث تتيح الكفاءة القدرة العالية على معالجة المشكلات البيئية، وتعتبر الكفاءة محققة عند توافر عنصري التخصص والخبرة في التعاطي والتعامل مع تلك المشكلات.

٨. ٢. الركيزة المؤسساتية

لابد من توافر مؤسسة تقوم في وجودها على الأسس الواقعية في اتخاذ القرار، بما يكفل تنظيماً إدارياً عالي الكفاءة وبشكل يؤمّن ذاتية إدارة المؤسسة البيئية، وذلك من خلال مايلي:

. استناد القرار المؤسسي على أسس علمية موضوعية، بحيث لا تختلف من مسئول لآخر ولا من هيئة لأخرى.

. اعتماد مبدأ الشفافية في العمل البيئي، بما يؤمن انسيابية المعلومات بين دوائر وهيئات المؤسسة وصولاً إلى اتخاذ أفضل القرارات.

. اعتماد خطة تسعى المؤسسة لتحقيقها وفقاً للمدى المنظور والبعيد.

. وضع أنظمة وتعليمات وضوابط تؤمن ذاتية وموضوعية العمل البيئي.

وينجم عن ذلك تحقيق استمرارية العمل البيئي بما يؤمن معالجة فاعلة للمشكلات البيئية والتي عادة ما تستغرق فترة زمنية ليست بالقصيرة، وتحقيق النهج الثابت في معالجة المشكلات البيئية بما يؤمن السيطرة الفعلية عليها، وتحقيق الخبرة المتراكمة التي تؤمن مستوى عالٍ من الآداء تجاه المشكلات البيئية.

٨. ٣. الركيزة القانونية

تقوم في جوهرها على تأمين حماية قانونية كافية لعناصر البيئة، بما يحقق الهدف من التنمية البيئية المتمثل بالمحافظة عليها أولاً وتطويرها ثانياً. وتستند هذه الركيزة على محورين: الأول

هو المنع، أي منع تلويث عناصر البيئة، فتكون نصوص القانون البيئي من الكفاءة بحيث تؤمن حماية قانونية فاعلة تحول دون وقوع فعل التلوث ابتداءً. والثاني هو الردع، بكون النصوص القانونية من الكفاءة للحيلولة دون تكرار فعل التلويث تارة أخرى، بما يؤمن تحقيق الهدف الثاني من التنمية البيئية وهو تطوير عناصر البيئة، فلا يمكن تحقيق تطور في عناصر البيئة إذا كانت هذه العناصر عرضة للضرر باستمرار.

وينجم عن ذلك إيجاد القدرة أو الآلية الفاعلة لمواجهة المشكلات البيئية والتصدي لها بما يؤمن المحافظة على عناصر البيئة، والحد من مخاطر التلوث إلى الحد الأدنى بما في ذلك الحيلولة دون نشوء المشكلة البيئة وصولاً إلى السيطرة عليها ومن ثم الحيلولة دون ظهورها تارة أخرى، وضمان استمرارية المحافظة على عناصر البيئة وتطويرها بما يؤمن تنميتها.

٨. ٤. الركيزة المالية

وتقوم على توافر الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنمية عناصر البيئة. ورغم أن هذه الركيزة تعد حجر الزاوية الذي يجمع الركائز الثلاث الأخرى، إلا أن تحقّق الركائز الثلاث الأولى يؤدي وبشكل يكاد يكون تلقائياً إلى توفير الموارد المالية اللازمة.

وتثير الركيزة المالية جوانب هامة مثل: حسن تدبير الموارد المالية المتاحة بما يؤمن استثماراً مالياً أو بشرياً جديداً، تحقيق مراقبة فعالة على حسن صرف الموارد المالية، بما يؤمن صرف الموارد المالية في أوجهها المشروعة بما في ذلك وضع الأنظمة المالية والمحاسبية اللازمة. وينجم عن ذلك تحقيق المشاريع البيئية لأهدافها، سواء من خلال معالجة تلوث حاصل في أحد العناصر أو تحقيق تطور في عنصر من العناصر البيئية، وكذلك تأمين الاستمرارية اللازمة في العمل البيئي[1].

[1] معالجة مشكلات البيئة العراقية. دكتورة مشكاة المؤمن، وزيرة البيئة العراقية السابقة. موقع أخبار البيئة، بتصرف.